

أكد الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب في وزارة الكهرباء د. مشعان العتيبي أنه لا مشكلة مائية متوقعة خلال الصيف المقبل، مشددا على عدم صحة ما يشاع عن أي خطة للقطع المبرمج خلال الصيف، لافتا إلى أن الانقطاعات المائية التي حصلت أخيرا وتحصل في مناطق متفرقة من المياه سببها ارتفاع الاستهلاك على الإنتاج لوجود عدد من المقطرات في الصيانة التي تنتهي بنهاية الشهر الحالي. وحث العتيبي في لقاء خاص مع «الأنباء» عموم المستهلكين لوضع خزانات أرضية لتجميع المياه وسحبها بمضخات إلى الخزانات العلوية حتى لا تتأثر بانخفاض الضغوط التي تلجأ إليها الوزارة في مثل هذه الأيام من السنة لتغطية النقص الحاصل بين الإنتاج والاستهلاك. العتيبي تحدث عن عدد كبير من القضايا الخاصة بالشأن الكهربائي والمائي كمناقصة العدادات الذكية التي توقفت عدة مرات، حيث من المتوقع البدء بتجربة برنامج خاص بهذا الشأن لا يسمح باحتكار العداد من قبل الشركات، كما تحدث عن الربط الإلكتروني مع المكاتب الهندسية ووقف التعامل الورقي، وإعادة هيكلة الوزارة وبرامج الاستفادة من الطاقة الشمسية وغيرها من الأمور، فإلى التفاصيل:

أجرت الحوار: دارين العلي

الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب في «الكهرباء» تناول عددا من القضايا الخاصة بالوزارة

مشعان العتيبي لـ «الأنباء»: الوضع المائي خلال الصيف المقبل مستقر والإنتاج سيفوق الاستهلاك بحوالي 40 مليون غالون لو عملت كل المقطرات

بداية سنبدأ مما يشاع عن إمكانية وقوع أزمة مائية خلال الصيف المقبل وما الانقطاعات التي تحصل حاليا إلا تجربة للقطع المبرمج للمياه الذي يمكن أن تنفذه الوزارة صيفا؟

● فيما يتعلق بالمياه ما يحصل حاليا من انقطاعات انه من شهر 10 إلى شهر 2 يكون الاستهلاك معقولا، مع ارتفاع درجات الحرارة بدءا من شهر مارس تبدأ الزيادة في عمليات الاستهلاك في حين أن المقطرات تكون مازالت في الصيانة حتى نهاية شهر مايو، ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على الإنتاج ما يضطرنا إلى السحب من المخزون ولكي تحافظ الوزارة على المخزون تلجأ إلى عملية تخفيف الضغوط بدلا من ارتفاع 25 مترا يتم خفضه إلى 20 مترا، ما يؤدي إلى عدم وصول الخزانات المرتفعة لذلك نحن ننتهز فرصة هذا اللقاء لحث المستهلكين على وضع خزانات في الأدوار الأرضية موصولة مباشرة إلى مياه الوزارة ووضع مضخة بعدها يمكن من خلالها سحب المياه إلى الخزانات العلوية وبالتالي لن يتأثر أي مستهلك بانخفاض الضغوط.

هذا الكلام يعني أنه لا نية للقطع المبرمج ولكن كيف تفسر مسألة أن انخفاض الضغوط تحصل في بعض المناطق دون الأخرى؟

● هناك عاملان يتحكمان في انخفاض الضغوط: الأول هو ارتفاع المباني ما يعني أن الشقق الاستعمارية ومناطق السكن الاستثماري ذات الأدوار المتعددة من أكثر المناطق تضرا من انخفاض الضغوط لذلك نحن مجبورون على تركيب الخزانات في الأدوار السفلية لتجميع المياه ومن ثم نقلها بمضخات إلى الخزانات العلوية وهذا من شأنه حل المشكلة، أما العامل الثاني في انخفاض الضغوط فهو أن هناك بعض المناطق مرتفعة أساسا مثل منطقة عبدالله مبارك التي دائما ما يشكو سكانها من انقطاع المياه بسبب انخفاض الضغوط خصوصا في أشهر مارس وأبريل ومايو لأن الاستهلاك أعلى من الإنتاج بسبب وجود المقطرات في الصيانة ومع انتهاء مايو تنتهي مشكلة الضغوط نهائيا.

هذا يعني انه لا توجد مشكلة مائية خلال الصيف المقبل؟

● لا أبدا فإذا عملت المقطرات جميعها ويكامل طاقتها ستكون الطاقة الإنتاجية أعلى من الاستهلاك وسيفوق الإنتاج 450 مليون غالون أما الاستهلاك المتوقع فيمكن أن يصل إلى 410 غالونات أي انه سيكون لدينا فائض لتحويله إلى المخزون الاستراتيجي.

تركيب المضخات ولكنكم تمنعون تركيب



د. مشعان العتيبي



مصدر المياه يجب أن يتوقف

المضخات وفي الوقت نفسه تخفضون الضغوط فماذا يفعل المستهلك؟

● وجود المضخات عند العداد مضر جدا ففي حال عدم وجود مياه في خطوط الوزارة فهذه المضخات ستسحب الهواء وبالتالي يعمل العداد فتتراكم الفواتير على صاحب العداد دون أن يستفيد من المياه، أما الضرر الآخر فيتمثل في انه في حال وجود مياه فإن صاحب المضخة سيستفيد من المياه ويحرم جاره الذي لم يضع مضخة وبالتالي يجب وضع المضخة بعد الخزان الأرضي الذي ننصح به وليس الوزارة.

مياه الشويخ

وماذا عن مسألة مياه الشويخ ولما صدر حولها من كلام عن التلوث؟

● عند الحديث عن المياه يجب التفريق بين المياه التي تسحب منها الوزارة من الجون والمياه المنتجة وأي مياه منتجة سواء من وحدات التناضح العكسي أو من المقطرات يتم فحصها بدقة وبشكل شهري أي مياه نجد أن فيها شوائب فنتم التخلص منها مباشرة ولكن أؤكد ان مياه الشويخ المنتجة سليمة وليس فيها أي شوائب وربما كان الحديث عن مياه الجون التي تسحب منه الوزارة والذي ربما يتعرض أحيانا للعد الأحمر والأنواع أخرى من البكتيريا.

علمنا انكم استقدمتم مستشارا اجنبيا لتحديث معايير جودة المياه؟

● معايير المياه والمواصفات الكويتية موجودة منذ 2001 ومستسقة من منظمة الصحة العالمية ولن يطرا عليها أي تغيير لكن إذا حصل أي تغيير في المواصفات العالمية فنتم مراجعة ما هو موجود في الكويت، ونحن نحضر المستشارين أحيانا للتأكد من

عملية جمع وتحليل المياه مطابقة للمعايير العالمية وهذه من الآليات المتبعة عالميا أن يراجع طرف ثالث دائما هذه العملية وكل سنة يتم استخدام خبير من الصحة العالمية ويتم تحت إشرافه فحص العينات وجمعها كما يقوم بمعاينة أجهزة التحليل والمختبرات للتأكد من أنها تعمل بشكل صحيح.

مختبر مركزي

وماذا عن المختبر المركزي لفحص المياه الذي تسعى الوزارة إلى إنشائه؟

● سيتم إنشاء مختبر مركزي سيكون من أكبر المراكز على مستوى الكويت لتحليل المياه ونحن الآن في مرحلة التصميم وسيرى النور خلال 3 سنوات، وسيكون الجهة الوطنية المختصة بتحليل المياه فالיום هذا الجهد موزع وهناك مختبرات في الصحة وفي البلدية وفي أكثر من جهة، لذلك فإن هناك سعي إلى أن يكون هناك مختبر مركزي يقوم بتحليل جميع أنواع المياه الموجودة في البلاد.

وهل من ضمن هذه الأنواع المياه المعبأة؟

● هذا ما نطمح إليه فهذه المياه تخضع لعملية تجارية ولذلك فهي تحت إشراف البلدية كالأطعمة، ونحن نهدف من وراء هذا المركز لأن يكون هناك تنسيق واتفاق مع جميع الجهات في الدولة بحيث يكون هذا المختبر المركزي جامعا لكل أنواع المياه.

في سياق آخر أعلنتم عن نجاح تجربة الألواح الكهروضوئية على أسطح وزارتي الكهرباء والأشغال فهل ستعمم هذه التجربة على كل مؤسسات الدولة؟

● استخدام الطاقة الشمسية أولا يخضع إلى معيارين، الأول الفني أي إمكانية

عملها في الظروف المناخية الموجودة، أما المعيار الثاني فهو الجدوى الاقتصادية، نحن نجحنا في تشغيل هذا النظام والآن ستنتم مراقبته وكفاءة عمله مع الوقت وإمكانية تآثره بالغبار وأعمال الصيانة التي يحتاجها وإذا ثبت أن أداءها جيد ننظر لآماكن أخرى، وهناك عدد كبير من التجارب التي تحصل حاليا في الكويت في هذا الشأن كالأبراج إذ تم تركيب ألواح شمسية على مواقفها وكذلك من المدارس وهذه خطوة أولى لتجربة أداء مثل هذه الطاقات المتجددة، في مقابل المشروع الكبير الذي ينفذه معهد الأبحاث في «الشقاي» والذي بدأت بعض نتائجه تتضح، وهناك تطور كبير في الطاقة الشمسية يحصل سنويا على مستوى العالم إذ يتم تطوير هذه الطاقات لتعمل بكفاءة أعلى وبسعر أقل، وهناك أبحاث وتجارب تتم عالميا في الوقت الحالي لاستخدام الطاقة الشمسية مباشرة في عمليات التكييف والتبريد أو ما يعرف بالتكييف الشمسي، هذه ستكون نقلة نوعية في استخدامات الطاقة الشمسية وسيشكل للخليج والكويت التي تستخدم التكييف ثورة في عالم الطاقات المتجددة وهذه الدراسات نحن نشجعها وندفع باتجاهها لأن هذه هي الأبحاث الواعدة في التقليل من استخدام التكييف الاحفوري.

إعادة هيكلة الوزارة

من المعلوم انكم اعدتم دراسة لإعادة الهيكلة في الوزارة فما هي آخر التطورات في هذا الشأن؟

● الدراسة هي لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والماء وليس الوزارة ككل والتوجه أن يكون هناك مؤسسة عامة للكهرباء والماء تعمل وفقا للنظم الاقتصادية كالمقارن

أقول اننا بنتنا في مرحلة يجب فيها حصول التغيير، ففي عام 1966 خفضت التعرفة من 3 فلوس إلى فلسين ونحن السى الآن على هذا الحال مع ان التكلفة زادت على الدولة وارتفاع النفط بتزايد مستمر والدعم الحكومي يتخطى 3 مليارات دينار ولذا يجب ان يساهم المستهلك بشيء بسيط وأكد ان الهدف ليس زيادة التحصيل بقدر ما هو الحث على الحد من الهدر وتشجيع التوفير.

التدريب الخارجي

في موضوع مختلف نجد ان بعض الموظفين يشكون من قضية عدم إتاحة فرصة لهم للتدريب؟

● في الوزارة 16 ألف موظف ونحن ملتزمون بميزانية محددة من ديوان الخدمة المدنية فيما يخص التدريب الخارجي تحديدا إذ ان التدريب المحلي متوافر بشكل كبير، وقطاع التدريب ينسجق مع القطاعات الفنية في الوزارة بحيث يذهب السى الدورات الخارجية منخصص ويمكن ان يضيف شيء للوزارة فهي ليست نزهة بل فرصة لإحداث فرق في مجال عمله، وقد نظمنا دورات كثيرة في كثير من الدول ذات الخبرة في المجال الكهربائي والمائي كألمانيا واليابان وقد ابتعثنا ما يقارب الـ 150 موظفا خلال العام الماضي وهذا يعتبر رقما جيدا للمتدربين ولكن عندما يقارن بعدد الموظفين في الوزارة فهو فعلا بسيط.

وما يبرز المشاريع التي تعملون عليها في القطاع حاليا؟

● نحن دائما نحاول التسهيل على المستهلك وبالتالي بدأنا الربط مع المكاتب الهندسية إذ سيتم انجاز المعاملات من خلال الربط الإلكتروني وبدانا بتسليم طلبات المهندسين للاعتماد وسيتم وقف العمل في النظام الورقي خلال يونيو المقبل.

معايير المياه

والمواصفات الكويتية موجودة منذ 2001 ومستسقة من منظمة الصحة العالمية ولن يطرا عليها أي تغيير

سيتم إنشاء مختبر مركزي سيكون من أكبر المراكز على مستوى الكويت لتحليل المياه

نظام الشرائح لايزال بطور الدراسة ولم يتم رفعه بشكل رسمي إلى مجلس الوزراء

هناك توجه لإقامة مؤسسة عامة للكهرباء والماء تعمل وفقا للنظم الاقتصادية كالمقارن النفطي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي



جانب من محطة الشعبية لتقطير المياه



مخطط الصليبية لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي

إنشاء مؤسسة

للكهرباء والماء

وإيجاد منظم رقابي

قانوني أبرز ملامح

بنود دراسة إعادة

الهيكلية الموجودة

لدى «الفتوى

والتشريع»

أصبحنا في مرحلة

يجب فيها حصول

التغيير في التعرفة

الكهربائية التي

نعمل بها منذ عام

1966

معايير المياه

والمواصفات

الكويتية موجودة

منذ 2001 ومستسقة

من منظمة الصحة

العالمية ولن يطرا

عليها أي تغيير

سيتم إنشاء مختبر

مركزي سيكون من

أكبر المراكز على

مستوى الكويت

لتحليل المياه

نظام الشرائح

لايزال بطور

الدراسة ولم

يتم رفعه بشكل

رسمي إلى مجلس

الوزراء

هناك توجه لإقامة

مؤسسة عامة

للكهرباء والماء

تعمل وفقا للنظم

الاقتصادية كالمقارن

النفطي